

دورالتنشئة السياسية في بناء مؤسسات الحكم الرشيد في الجزائر منذ 2010م – دراسة تحليلية –

The Role of Political Socialization in the Development of Good Governance Institutions in Algeria since 2010: An Analytical Study



أ/ إبراهيم بوناصر^{*1}

¹كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس، (الجزائر)

b.bounacer@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/11/24

تاريخ الارسال: 2025/09/30

ملخص:

يعالج هذا المقال العلاقة بين نمط التنشئة السياسية المعتمد في الجزائر منذ 2010م، وما يقدمه من فرص ويطرحه من قيود أمام عملية بناء مؤسسات الحكم الرشيد كمطلب اجتماعي وخيار سياسي يكفل تصويب مسار بناء الدولة ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة. يقدم المقال إطارا تحليليا لهذه العلاقة يتضمن العودة إلى مراجعة نظرية للمتغيرين ومدى حضورهما في حالة الدراسة، ليخلص إلى تفكيكها ضمن ثلاثة مداخل أساسية، سياسية، مؤسسية، مجتمعية، في سياق الإجابة عن الإشكالية المركزية للدراسة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد؛ التنشئة السياسية؛ مؤسسات الحكم الرشيد؛ الإصلاحات السياسية.

Abstract:

This article addresses the relationship between the pattern of political socialization adopted in Algeria since 2010 and the opportunities it offers, as well as the constraints it poses to the process of building good governance institutions as a social demand and a political choice that ensures the correction of the state-building trajectory and contributes to achieving sustainable development.

The article provides an analytical framework for this relationship, which includes a theoretical review of the two variables and their relevance in the case study. It concludes by deconstructing the issue through three fundamental approaches—political, institutional, and societal—in the context of answering the central research question.

key words: Good Governance; Political Socialization; Institutions of Good Governance; Political Terminology.

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعدُّ التنشئة السياسية إحدى الوظائف الأساسية التي يضطلع بها النظام السياسي بهدف الحفاظ على استمراريته وقدرته على أداء الوظائف الأخرى، وتندرج بطابع الاستمرارية والديمومة، ممَّا يضفي على مخرجاتها طابع العمق والشمول، إذ تؤثر في أنماط تكوين الاتجاهات السياسية للأفراد وتضفي على المؤسسات الملامح العامة للقيم والثقافة التي يسعى النظام إلى ترسيخها، ومن ذلك السعي إلى تعزيز كفاءة مؤسساته وحسن إدارة موارده، وهو ما يتحقق من خلال الثقافة ونمط الحكم الرشيد .

ضمن هذا السياق تسعى الدراسة إلى إسقاط مكونات العلاقة بين المتغيرين على حالة الجزائر في الفترة ما بعد 2010م، بالنظر إلى السياق الخاص التي اتسمت به من حيث تحولات البيئة الداخلية والخارجية أو كثقافة الممارسات المرتبطة بها في شكل تدابير سياسية واقتصادية وتشريعية، فالإي مدى ساهمت تلك التدابير كجزء من مخرجات عملية التنشئة السياسية في بناء مؤسسات الحكم الرشيد في الجزائر منذ سنة 2010م؟

إجابة على الإشكالية تصاغ الفرضيات البحثية التالية:

- 1- ساهمت مضامين التنشئة السياسية التي تعزز مفاهيم المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون -بعد 2010- بشكل إيجابي ومباشر في تعزيز وتطوير مؤسسات الحكم الرشيد في الجزائر.
- 2- أثرت مخرجات التنشئة السياسية على دينامية الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر -بعد 2010- بما يدعم مبادئ الحكم الرشيد.

وتعتمد هذه الدراسة منهجا وصفيا تحليليا باعتباره الأنسب لفحص العلاقة بين التنشئة السياسية ومؤسسات الحكم الرشيد في الجزائر منذ 2010 .

كما تم الاستعانة باقترب الثقافة السياسية والاقترب المؤسسي لما يوفران من إطار متكامل يسمح بفهم تأثير التنشئة السياسية على بنية المؤسسات وأدائها في الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر منذ 2010 .

بهذا الطرح تقسم هذه الدراسة إلى أربعة محاور في إطار البحث عن إجابة للإشكالية والفرضيات المطروحة .

أولا : إطار نظري لتحليل العلاقة بين التنشئة السياسية والحكم الرشيد

ثانيا : التنشئة السياسية في الجزائر منذ 2010

ثالثا : الحكم الرشيد في الجزائر منذ 2010

رابعا : نمط التنشئة السياسية كمحدد لبناء مؤسسات الحكم الرشيد في الجزائر منذ 2010

أولاً: إطار نظري لتحليل العلاقة بين التنشئة السياسية والحكم الرشيد

1.1- في مفهوم التنشئة السياسية

تعدُّ التنشئة السياسية إحدى المفاهيم الأساسية في علم السياسة وأحد المداخل الضرورية لفهم طبيعة الممارسة السياسية، وعلى الرغم من عدم اتفاق الباحثين على تعريف موحد لهذا المفهوم، فإنَّ هناك مجالاً بحثياً يحصر تناوله من خلال جملة من المؤشرات والعناصر.

من زاوية المراجعة التاريخية، يمكن القول أنَّ استخدام مصطلح التنشئة (SOCIALISATION)، حديث نسبياً، إذ يرجع إلى بداية العقد الرابع من القرن العشرين، من خلال كتاب "علم الاجتماع" لكل من أوجبرن (Ogburn) و نيمكوف (Nimkoff) رغم ذلك نجد هيريت هايمان (Herbet Hyman) صاغ مصطلح التنشئة السياسية (political socialisation)، مشيراً إلى أنَّها تعني تعلُّم الفرد أنماطاً اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع (اسماعيل، 1998، صفحة 22).

عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى بداية الستينيات تزايد الاهتمام بظاهرة التنشئة السياسية ضمن مجالات البحث في حقل الدراسات السياسية، وأيضاً في سياق التطور الذي عرفته مسارات البناء السياسي في العالم المتقدم والعالم الثالث على حدٍّ سواء ففي المجال البحثي، أدرك علماء السياسة من خلال المراجعات التي قامت عليها أعمال المدرسة السلوكية، وما بعد السلوكية أنَّ الأطر التحليلية البنائية والهيكلية لا يمكنها استيعاب كافة المتغيرات التي تحكم بناء النظم السياسية، وبالتالي فهي قاصرة على فهم سيرورة عمل النظام السياسي وتفاعلاته، إذ لابدَّ من العودة إلى الإطار الأوسع للبيئة السياسية، وذلك من خلال البعد الثقافي والمجتمعي إشارة إلى ما يطلق عليه غابريال ألmond (Gabriel Almond) وآخرون عملية تشكيل الاتجاهات السياسية (ألmond، بويل، ومندت، 1996، صفحة 87).

أمَّا في مجال الممارسة السياسية فقد تزايد الاهتمام بالتنشئة السياسية ضمن تطور المجتمعات المختلفة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى العوامل الآتية (المنوفي، 1987، الصفحات 323-324):

_ مشكلة إدارة التنوع الإثني والاجتماعي خصوصاً في بلدان العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال، والبحث عن آليات الاستيعاب ودمج المكونات العرقية والدينية في النسيج المجتمعي والسياسي.

_ مسارات التحديث الاجتماعي والاقتصادي في دول العالم الثالث، التي كشفت عن الحاجة إلى تطوير مواد للبنى السياسية والتأسيس لقيم سياسية جديدة.

_ تأثيرات الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب بعنوان الحرب الباردة، أو بين الاتجاهات السياسية في الفضاءات الإقليمية (العالم العربي، إفريقيا، أمريكا اللاتينية).

يعتبر غابريال ألmond أنَّ التنشئة السياسية هي عملية نقل وتغيير الثقافة السياسية للمجتمع، من خلال نقل الجيل الحالي أفكاره ومعتقداته السياسية إلى الأجيال اللاحقة (ألmond، بويل، ومندت، 1996، صفحة 89) أمَّا والتر جانتز (walter Gantz) فيرى بأنَّها: "عملية تطويرية يكتسب من خلالها الأطفال والناشئة معلومات ومواقف عن

البيئة السياسية المحيطة بهم"، فيما يعتبر كنيث لانغتون (kenneth langton) أنَّ التنشئة السياسية هي: " عملية انتقال السلوك والتقاليد السياسية من جيل لآخر". (الطراف ، صفحة 11)

وبغضِّ النَّظر عن اختلاف التعاريف وتباين اتجاهاتها فإنَّها تندرج ضمن مدرستين، تعتبر إحدهما أنَّ التنشئة السياسية تتمحور حول عمليات تلقين القيم السياسية، فيما تذهب المدرسة الثانية إلى أنَّ عمليات التنشئة تتم من خلال الاكتساب المعرَّب عن القنوات السياسية، وتبرز أهمية التنشئة السياسية بكونها مجال تنافس بين الفاعلين السياسيين بهدف الضبط والسيطرة من خلال الاتجاهات والأفكار، التي يتم نقلها في شكل ثقافة سياسية وعمليات تشكيل للوعي السياسي.

تساهم مؤسسات عديدة في المجتمع في عملية التنشئة السياسية من خلال بث المضامين السياسية، في شكل مفاهيم وقيم وأفكار يتعرَّض لها الفرد في البيئة السياسية التي يعيش فيها، وترتبط أهداف التنشئة بثلاثة أدوار أساسية هي: تشكيل الثقافة السياسية، نقل الثقافة السياسية بين الأجيال وتغيير الثقافة السياسية، ويذهب بعض الباحثين إلى الربط بين عملية التنشئة السياسية ووظيفته التجنيد السياسي، الذي يقوم به النظام السياسي بهدف إضفاء الاستقرار وتشكيل نخبة سياسية تدافع عن قيم وخيارات وسياسات النظام، ويتم القيام بمختلف تلك العمليات سواء بشكل مباشر عن طريق المؤسسات الرسمية، كأجهزة الأمن والجيش، وبشكل غير مباشر عن طريق مؤسسات المجتمع، خاصة المدرسة ووسائل الإعلام.

فالمدرسة تعدّ من منظور عمليات التنشئة السياسية جهازاً إيديولوجياً لدمج كل أفراد المجتمع ضمن نظام الإنتاج المعمول به، حيث تهيئ الفرد للتقبُّل والقيام بدوره الاجتماعي، ونظراً للطابع المكثَّف والطويل زمنياً للعملية التعليمية (من أولى مراحل التمدريس إلى الجامعة)، فإنَّها تتراكم لدى الأفراد خبرات واسعة وتكسبهم اتجاهات سياسية بوصفهم أفراداً مواطنين يمارسون حقوقهم وواجباتهم ضمن الإطار السياسي المعتمد.

أمَّا وسائل الإعلام فتعدُّ أحد المؤسسات الأكثر تأثيراً في تشكيل الاتجاهات السياسية، وتزويد الأفراد بالمفاهيم والقيم السياسية وإتاحة الفرص للتعبير عن الآراء السياسية بين النخب السياسية من أحزاب ونقابات وقادة الرأي، وقد تضاعف تأثير تلك الوسائل بفعل ثورة المعلومات وظهور أشكال جديدة من الممارسة الإعلامية التي تتيح للجمهور انخراطاً واسعاً في مسار إعداد وإنتاج وبثِّ المضامين والرسائل السياسية، ويمكن الإشارة هنا إلى الأهمية المتصاعدة للشبكات الاجتماعية كفضاءات للتعبير عن الآراء المتعارضة خارج نمط الرقابة التقليدية .

2.1_ الحكم الرشيد: المفهوم، المبادئ والمرتكزات

يرجع بعض الباحثين بروز مفهوم الحكم الرشيد إلى جملة عوامل تقترن بالتحويلات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم في نهاية القرن الماضي، وفي مقدمة تلك العوامل مسار عولمة الأفكار والقيم والممارسات السياسية والتقنيات، ما يُمكن من تعميق التفاعل والتواصل بين الأفراد والأقاليم والشعوب والبلدان .

أمَّا العامل الثاني فيتعلَّق بعدم كفاءة الأجهزة البيروقراطية، وعجزها عن الاستجابة للحاجيات المتصاعدة للأفراد والمجتمعات في الدولة الحديثة، مع ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية والإدارية واضطراب أدائها في كثير من البلدان، ممَّا دفع إلى تصاعد الاحتجاجات والمطالب الشعبية، مع زيادة حالات عدم الاستقرار السياسي، لاسيما وأنَّ أغلب مسارات التحول الديمقراطي وصلت إلى طريق مسدود في بلدان العالم الثالث، إضافة إلى العبء الناجم عن ثقل

الأزمات المالية والاقتصادية وانتشار الفساد وتنامي مظاهر تفسخ الدولة وعدم قدرتها على إدارة شؤون المجتمع بشكل يستجيب لمنطق الحكامة، وما يفرضه من مستوى أداء سياسي مقبول ووعي مجتمعي. (salih, 2003, p. 97)

من جانب آخر يشير الباحثون إلى السياق البحثي الذي يساهم في ميلاد وتطور مفهوم الحكم الرشيد، والذي يمكن تلخيصه في مجمل التطورات الأكاديمية، والتي أحاطت بالمفهوم نهاية القرن الماضية متمثلة فيما يلي:

- ظهور وتداول مفاهيم جديدة أبرزها الديمقراطية، حقوق الإنسان، اقتصاد السوق، التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، وقد ظهر مفهوم الحكم الرشيد في سياق تطوّر بعض تلك المفاهيم والممارسات الدولية المتعلقة بها، خاصة مفهوم التنمية المستدامة .

- التغيّر على مستوى مفاهيم الإدارة العامة، والاتجاه نحو ما يُعرف بالتسيير العمومي الجديد القائم على المرونة والتشاركية وتوزيع المسؤوليات، وهذا النمط من التسيير أنتج مفاهيم جديدة كالابتكار والمقاولاتية وريادة الأعمال (أزروال ، 2008، 2009، الصفحات 24-25). بدأ أول ظهور لمفهوم الحكم الرشيد - أو الحكم الراشد - حسب التعبير الاصطلاحي بالرغم من تباين الآراء في اعتماد الترجمة العربية لمصطلح (Good Governance) بين الحكم الراشد والحكم الرشيد أو حتى الحكم الصالح، لكن التعبير الأكثر شيوعاً واستخداماً هو "الحكم الرشيد"، وقد جاء في تقرير للبنك الدولي حول دول إفريقيا وجنوب الصحراء، الصادر سنة 1989، والذي ركّز عند عرضه لأسباب فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي على عوامل مرتبطة بأدوات ومؤسسات تنفيذ سياسات الإصلاح، وليس محتوى الإصلاح نفسه (ناجي ، 2008، صفحة 10). وفي تقرير آخر للبنك الدولي سنة 1992، عرّف الحكم الراشد بأنه: "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية". وفي نفس الاتجاه جاء تعريف لجنة المساعدات التنموية: "استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية". أمّا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فتقدم تعريفاً من منظور آخر بالقول أنّ الحكم الرشيد هو: "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلم الاجتماعي وضمان القانون والنظام وتهيئة ظروف النمو الاقتصادي والتأمين الاجتماعي (ناجي ، 2008، صفحة 107).

يرتكز الحكم الرشيد على جملة من المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، تتوزّع لتشمل المؤسسات الرسمية للدولة إلى جانب المؤسسات الاجتماعية الأخرى، كالأحزاب والجمعيات والنخب، وتشمل تلك المعايير ما يلي: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة في تكافؤ الفرص، الفعالية، المحاسبة والرؤية الإستراتيجية، كما يرتبط بثلاثة أبعاد متكاملة هي (عكا، 2007، صفحة 55):

- البعد السياسي: القائم على احترام حقوق الإنسان وتبني المعايير العالمية للممارسة الديمقراطية .
- البعد التقني: من خلال حسن إدارة الموارد، الشفافية و الرشادة، والحدّ من مظاهر الفساد وفرض المساءلة .
- البعد الاقتصادي: الذي يركز على مفهوم جديد لدور الدولة ودعم القطاع الخاص، وفتح المجال أمام حرية الابتكار .

3.1- التنشئة السياسية والحكم الرشيد: أدوار وتفاعلات.

سبقت الإشارة إلى علاقة الارتباط بين التنشئة السياسية كعملية نقل وترسيخ الثقافة السياسية وبين التنمية كمطلب اجتماعي وهدف سياسي للدولة، ولذلك فإنّ هذه العلاقة تحمل سيورة تفضي إلى إدراج الحكم الرشيد كهدف وأحد مخرجات هذه العلاقة، فلا يمكن تحقيق التنمية في بعدها المستدام دون الارتكاز على عملية تنشئة سياسية

تضمن تكويننا راسخا للفرد من حيث القيم والاتجاهات والدفاع عن المصلحة الوطنية، كما تضمن ديمومة القيم وعناصر الثقافة السياسية، ومن جانب آخر فإن مسار التنشئة المُفضي إلى التنمية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وجود بيئة سياسية واقتصادية ملائمة تتضمن جملة من العناصر المتكاملة، والتي تتلخص في مبادئ ومعايير الحكم الرشيد، كما وردت في أدبيات المؤسسات الدولية، منذ ظهور واعتماد المصطلح في العقد الأخير من القرن الماضي.

تقوم ثقافة الحكم الرشيد أساسا على ثلاثية: الشفافية، المساءلة، ومكافحة الفساد، ولترسيخ هذه الثقافة واعتماد الحكم الرشيد منهجا في إدارة الشؤون العامة، وفق المرتكزات الثلاثة يتعين التقيد بمبدأين أساسيين هما:

- تأسيس العلاقات السياسية والاجتماعية على معايير قانونية قائمة على المساواة والعدالة، والتخلي عن الأساليب القائمة على النفوذ والمحابة والقوة.
- حرمة المال العام باعتباره ملكية مشتركة لا ينبغي المساس بها إلا بالطرق التي يحددها القانون بوضوح.

ومن أجل ترسيخ هذين المبدأين والمضي في سبيل نشر ثقافة الحكم الرشيد واعتماده منهجا لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ضمن الأبعاد المذكورة يوصي الخبراء بحتمية التقيد بجملة من القواعد التي تحكم العلاقات بين مكونات المجتمع وتضبط عمل مؤسسات الدولة، ويمكن إجمال هذه القواعد في العناصر الآتية: (دباغي، 2018، صفحة 149)

- التسيير الديمقراطي لشؤون المواطن وإشراكه في اتخاذ القرارات.
- تعزيز الشفافية وتكريس المساءلة.
- بناء الثقة في علاقة المواطن بالمؤسسات خاصة المكلفة بالضرائب.
- وضع ضمانات دستورية لصيانة الحقوق والحريات، وحمايتها من خلال أدوات الرقابة القضائية عن طريق تعزيز استقلالية القضاء.

هذه القواعد تُمثل الحد الأدنى الضروري والضامن لاعتماد ثقافة الحكم وإعداد أجيال مؤهلة لممارسة حقوقها وواجباتها، في ظل مؤسسات قوية قائمة على النزاهة والاحترام الصارم لقواعد المسؤولية العامة.

ثانيا: التنشئة السياسية في الجزائر منذ 2010

1.2- السياق السياسي والاجتماعي-مؤشراته ودلالته-

بالعودة إلى مراجعة المؤشرات العامة التي طبعت مرحلة ما بعد سنة 2010 في الجزائر، سنجد أنه عددا من تلك المؤشرات يُطابقه ما كان سائدا في المراحل السابقة من حيث الملامح العامة، أو حتى الإحصائية، ومن ذلك طبيعة النظام السياسي، والنموذج الاقتصادي المتبع والقائم على الربيع البترولي كمصدر أساسي للدخل وتوزيع الثروة، إضافة إلى مؤشرات أخرى تخص طبيعة المجتمع الجزائري، من حيث البنية الديموغرافية (نسبة عالية من الشباب)، والسوسيوديموغرافية (التوزيع الغير المتكافئ للسكان في مختلف المناطق: الشمال مقابل الجنوب/ الريف مقابل المدينة). أمّا من زاوية المؤشرات الأكثر ارتباطا بمتغير التنشئة السياسية، فيمكن الإشارة إلى ثلاثة عناصر تلخص أزمة التنمية البشرية في الجزائر والعالم العربي بشكل عام، ممّا يجعل أي جهد يتوخى تحقيق مستويات مقبولة من التنمية لابد أن يأخذ في الاعتبار تلك المصادر، و التي وردت في التقرير العربي الأول حول التنمية الإنسانية سنة 2001، وجاءت كمايلي (الفرجاني، 2001):

- أزمة التنمية والمشاركة والتنشئة السياسية بفعل غياب الحرية، وشيوع الفساد بمختلف مظاهره ومستوياته.

- التخلف المعرفي الناجم عن هشاشة البنى التحتية وتقليص هوامش النشر والإبداع والابتكار.
- الدور المحدود للمرأة، وضعف مكانتها السياسية وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية.

هذه المصادر تعكس إجمالاً مؤشرات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والذي يترجم حالة التخلف والتبعية وعدم القدرة على إحداث النهضة المنشودة، رغم تكرار الوصفات الإصلاحية، وتعاقب الحكومات وحتى التغيير في المشهد السياسي (الانتقال من الأحادية إلى التعددية، ومن الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق). إضافة إلى تأثيرات البيئة الإقليمية والدولية، و يجدر التنويه إلى أن هذه المؤشرات تمثل الملامح العامة للوضع القائم، لكن الجزائر شهدت تحولات لافتة عكست جهود الدولة في تجاوز معضلة التخلف والمضي نحو تحقيق قدر مقبول من التنمية، وبرز ذلك على مستوى تحديث البنى التحتية وتطوير منظومات الصحة والتعليم وإشراك المرأة في الشأن العام، وغيرها من مجالات التحول.

فإذا جئنا لرصد مؤشرات مرحلة ما بعد 2010، يمكننا إيجازها في النقاط الآتية :

أ : تداعيات أحداث ما عُرف بالربيع العربي

شهدت دول عربية عدّيدة منذ نهاية سنة 2010 ومطلع سنة 2011 سلسلة تحولات سياسية واقتصادية وأمنية عُرفت باسم " أحداث الربيع العربي"، حيث انطلقت من تونس ثم مصر لتمتدّ إلى كل من ليبيا، سوريا، اليمن، البحرين، العراق والسودان، وتراوح مدى تلك الأحداث من حيث الحدة بين الطابع السلمي للاحتجاج الشعبي، كما حدث في تونس وانتهى برحيل الرئيس بن علي وحاشيته إلى مستوى الصدام الأمني، كما حصل في مصر والبحرين وصولاً إلى حالات العنف والقتال المسلح كما حصل في حالة ليبيا وسوريا.

أمّا بالنسبة للجزائر جاءت تلك الأحداث وقد اختزنّت الذاكرة الوطنية أحداث الأزمة في التسعينيات، إذ قدّر كثير من الباحثين والمهتمين أن تلك الأحداث مثّلت استباقاً حصّن الجزائر من تداعيات الربيع العربي، رغم أن البلاد عرفت في مطلع جانفي 2011 احتجاجات شعبية عرفت بأحداث " الزيت والسكر"، وانتهت بإقرار سلسلة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية وحزمة من الإصلاحات السياسية كرفع الأجور، مواصلة دعم المواد الاستهلاكية، إلغاء حالة الطوارئ، الحوار السياسي...الخ.

في الجوار الإقليمي للجزائر، شهدت كل من تونس وليبيا وبدرجة أقل المغرب سلسلة من الأحداث ضمن ما عُرف بالربيع العربي، ماخلف حالة من الترقب والارتباك الشعبي والرسمي، لاسيما وأن تلك الأحداث لم تكن منفصلة في القراءة الرسمية عن مخططات غربية موجّهة لإعادة رسم معالم الخريطة الجيوسياسية للعالم العربي، ولذلك من باب الأولوية القصوى درء خطر انتقال الفوضى إلى الداخل، من خلال التحصين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإعلامي الذي برز خلال سنتي 2011 و2012.

ب : الإصلاحات السياسية الاقتصادية والإعلامية

جاءت الإصلاحات السياسية التي باشرتها السلطات العليا في سياق رد الفعل على المطالب الناشئة بضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمطالب السياسية، على غرار تلك التي قامت بها التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية، وظهرت معالم تلك الإصلاحات في خطاب الرئيس بوتفليقة في 16 أفريل 2011، والتي عرفت بالإصلاحات الست (كربوسة وزروال، 2020، صفحة 690).

تنطوي حزمة الإصلاحات السياسية منذ خطاب أفريل 2011 ، على جملة من التدابير والإجراءات أهمها: رفع حالة الطوارئ المقررة منذ مطلع سنة 1992، والبدء في مراجعة القوانين العضوية المنظمة لعمل الأحزاب السياسية والانتخابات والإعلام وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، والقانون المحدد لكيفية توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وقانون الجمعيات (بروال، 2012-2013، صفحة 37)، ومن ثم البدء في مسار جديد لتكريس تلك الإصلاحات مع تنظيم الانتخابات المحلية في 10 ماي 2012، ثم الانتخابات الرئاسية في أفريل 2014.

مكنّت تلك الإصلاحات النظام الحاكم من التكيّف مع ضغوط البيئة الداخلية والخارجية، وتجنّب كل أسباب الانزلاق نحو عدم الاستقرار، لكنّها لم تقدّم حلولاً مستدامة لحالة التآزم السياسي والاقتصادي بالنظر إلى المؤشرات التي طبعت مرحلة ما بعد 2014، ففي صيف تلك السنة شهدت أسواق النفط العالمية صدمة هائلة بانخفاض أسعار النفط إلى مستويات دنيا، وصلت إلى حدود 33 دولاراً للبرميل في بداية 2015، ما أخلط حسابات الحكومة ودفعها مجدداً إلى اعتماد تدابير تقشفية، اقترنت آنذاك مع حالة غموض في المشهد السياسي، مع توارى الرئيس بوتفليقة عن السلطة بسبب وضعه الصحي، لتنتهي تلك الفترة بعودة الاحتجاجات الشعبية بشكل أكثر عمقا وشمولا مع موجة الحراك الشعبي الذي انطلق في 18 فيفري 2019 .

2.2- مؤسسات التنشئة السياسية في الجزائر- أدوارها وتفاعلاتها

انطلاقاً من التوصيف النظري المتعارف عليه بكون التنشئة السياسية عملية ممتدة ومستمرة تهدف إلى تزويد الأفراد بقيم وآراء واتجاهات تؤثر في سلوكياتهم وأنشطتهم وأدوارهم في الحياة السياسية، فإنّ التدابير والإجراءات التي تمّ إقرارها منذ مطلع سنة 2011 ، وكافة الأنشطة التي صاحبت مراحل التحوّل السياسي والاقتصادي والاجتماعي انطبعت بشكل مباشر أو غير مباشر بتأثيرات الثقافة السياسية السائدة، وبالأدوار التي قامت بها مؤسسات التنشئة ضمن مسعى النظام السياسي إلى تحقيق أهداف تتعلّق بالاستجابة لتحولات البيئة الداخلية والخارجية، وغلق المنافذ المؤدية إلى المساس بالاستقرار السياسي والاجتماعي.

وعند التعرّض لمسار عملية التنشئة خلال الفترة ما بين 2011 و 2025 يجب التوقّف عند الأدوار اللافتة لأهم الفاعلين بما في ذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بدءاً من المدرسة التي عرفت خلال هذه الفترة استمرار سياسات الإصلاح المعتمدة منذ سنة 2000، والهادفة حسب السياسة الرسمية المعتمدة آنذاك إلى " بناء مشروع مدرسة جديدة تدخل الجزائر في الألفية الثالثة وتواكب الأمم المتقدمة بالاعتماد المكثّف على وسائل عصرية وتكنولوجية." (كربوسة و زروال، 2020) ويمكن التوقف ضمن هذا السياق عند بعض مضامين التنشئة التي أوكلت إلى المدرسة على غرار التركيز على القيم الجديدة وتعزيز اكتساب التكنولوجيا، وتعزيز ثقافة العيش المشترك، وثمين المشاركة السياسية، والتمسك بالهوية الوطنية ضمن أبعادها الثلاثة، خصوصاً بعد التعديل الدستوري في 2016 ، وبالنسبة للأحزاب السياسية فإن دورها في هذه الفترة بقي هامشياً وظلّت أنشطتها مجرّد ردود أفعال على قرارات السلطة السياسية، وتدرجياً أخذت الحياة السياسية طابع الرتابة والجمود، إلى غاية بدء أحداث 2019 مع الحراك الشعبي التي أعادت مؤقتاً الزخم للحياة السياسية .

3.3- قراءة في مضامين التنشئة السياسية ومخرجاتها وحدودها منذ 2010 .

تعدّ التنشئة السياسية أحد المداخل الأساسية لمواجهة التحديات المرتبطة بتأثيرات المحيط الخارجي للمجتمع والدولة، وما يحمله من مخاطر على أمن واستقرار الفرد والمجتمع، ففي ظلّ التحديات العميقة الناجمة عن سرعة

التحولات في البيئة الدولية وديناميكية التطور الاجتماعي تظل السياسات العمومية والتدابير الحكومية، مهما تم الحرص على إعدادها وما تضمنته من تحسينات قاصرة على استيعاب تلك التحولات وتزويد المجتمع بالوسائل الضرورية للاستجابة الفعالة لها، ما لم يتوافق ذلك مع مسار تنشئة سياسية متوازنة وهادفة، تكفل الإعداد الصحيح و-النظم الاجتماعية- وتعزز منظومة القيم الأساسية المرجعية، وفي حدود الاستيعاب الأقصى لمنجزات العصر تقنيا ومعرفيا.

بالعودة إلى مضامين عمليات التنشئة في الجزائر في مرحلة ما بعد 2010، يمكن إبداء بعض الملاحظات المنهجية :

- أ- الطابع الاستعجالي للتنشئة السياسية: يبرز ذلك من خلال المقررات والمناهج المدرسية التي يتم تغييرها بشكل دائم، مع أنها موجّهة لغرس القيم الثقافية وتعزيز الثقافة السياسية الهادفة .
- ب- الطابع المؤقت للتنشئة السياسية: تصطدم بعض التدابير الرامية إلى تنشئة وإعداد الأجيال مع موجات التحول السياسي، فتصطبغ بالطابع المؤقت الذي يفرغها من كل معنى ومحتوى.

ج- الاتجاه الأحادي: الذي تتبناه السلطة السياسية، وعدم بلورة مقاربات تشاركية عند إعداد مضامين المشاريع والمناهج ذات الطابع التعليمي والثقافي والإعلامي.

لذلك يوصي بعض الخبراء بأهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات التنشئة، والسعي للاهتمام ببناء الإنسان وكذا رأس المال البشري، وإقامة نظام تعليمي مستدام ومنظومة إعلامية محترفة، وتعزيز وسائل حفظ الأسرة واستعادة زخم الحياة السياسية، وفتح فضاءات النقاش العمومي.

ثالثا: الحكم الرشيد في الجزائر منذ 2010

اكتسب مفهوم الحكم الرشيد Good Governance أهمية كبيرة ومتزايدة في الخطاب السياسي والأكاديمي العالمي، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى بناء مؤسسات قوية وشفافة. في الجزائر وعلى غرار العديد من الدول الحديثة، شهدت الفترة ما بعد 2010 اهتماما متزايدا بمبادئ الحكم الرشيد لإضفاءها على مؤسسات نظام الحكم، هذا في ظل بيئة داخلية وخارجية متغيرة، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تبني إصلاحات سياسية ودستورية هدفها تفعيل مقاربة الحكم الرشيد.

1.3- تأثير البيئة الداخلية والخارجية

عرفت الجزائر بعد 2010 العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي كان لها تأثير مباشر وغير مباشر في تبني الجزائر مبادئ الحكم الرشيد، ويمكن توضيح تأثير البيئتين الداخلية والخارجية من خلال ما يلي :

أ - البيئة الداخلية

ممّا يميّز البيئة الداخلية في هذه الفترة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وظهور بعض الممارسات السياسية السلبية، إضافة إلى الركود في أداء المؤسسات السياسية والاقتصادية بالرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال هاته الفترة وأيضا ارتفاع مؤشرات الفساد، وهذا حسب تقارير عديدة لمنظمات دولية أهمها البنك الدولي، بالإضافة إلى تردي الأوضاع على الساحة السياسية، والذي تجسّد في الصراع بين المعارضة والموالاة، كما ظهر جليا ضعف مؤسسات المجتمع المدني التي لم تعد تقدم الإضافة المنتظرة منها بسبب ضعف التمويل وغياب الاستقلالية، كل هذه العوامل أدّت إلى نزول المواطنين إلى الشارع، للتعبير عن عدم رضاهم عن أوضاع البلاد من خلال الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجزائر بداية من 2011، والتي سبق الإشارة إليها من قبل .

ب - البيئة الخارجية

تتفاعل الجزائر مع بيئة إقليمية ودولية متغيرة ومتقلبة أثرت بدورها على مسار الحكم الرشيد، أهم ما ميّز البيئة الخارجية في هاته الفترة أي بعد 2010 ، تلك التحولات السياسية التي عرفتها العديد من الدول، في إطار ما عُرف " بثورات الربيع العربي"، كما سبق الإشارة إليه من قبل .

كما أدت العولمة إلى تزايد انتشار مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وزيادة ضغط بعض المنظمات الدولية مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تبني وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، إضافة إلى التطور التكنولوجي وسرعة انتشار المعلومات يفرضان تحديات جديدة متعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد داخل الأنظمة السياسية، في ظل هذه التقلبات في البنية الداخلية والإقليمية عملت الجزائر على تكييف هذه التجارب مع خصوصياتها الوطنية، وسارعت إلى تبني إصلاحات سياسية ودستورية للتأقلم مع متطلبات المرحلة للتوجه نحو تعزيز مبادئ ومتطلبات الحكم الرشيد .

2.3- الإصلاحات السياسية والدستورية من منظور الحكم الرشيد منذ 2010

بادرت السلطة السياسية في الجزائر بعد احتجاجات 2011 بمجموعة من الإصلاحات مسّت عدّة قوانين مثل: قانون الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الإعلام، قانون الجمعيات، قانون حالة التنافي مع العهدة البرلمانية، قانون توسيع مشاركة المرأة، بالإضافة إلى قانون البلدية 2011 والولاية 7-12 ، والملاحظ بالنسبة لهاته التعديلات القانونية أنّها لم تؤدي إلى تغيير من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي، بل لا تعدو أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عنها بشيء، في حين كان الجميع ينتظر أن تبادر السلطة الحاكمة إلى تغيير شامل يؤدي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية وإرساء دولة الحق والقانون التي تقوم بإضفاء الشفافية والمساءلة، وتكريس المشاركة السياسية الفعلية بما يضمن التوجه نحو تكريس مبادئ الحكم الرشيد. (داوسن، داوسن، و برويت، 1990، صفحة 24) ، بعدها جاء التعديل الدستوري 2016 وما رافقه من إصلاحات مسّت الجانب السياسي بالإضافة إلى تعديلات أخرى في الجانب المؤسسي، والملاحظ في مضمون هذا التعديل الدستوري أنّه مثّل قفزة نوعية من حيث ما تضمّن من مبادئ وبنود تعمل على تكريس الحقوق والحريات، لكن يحمل في طياته هيمنة السلطة التنفيذية على المؤسسات الدستورية الأخرى، خاصة من حيث الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مختلف المجالات، ناهيك عن الدور الشكلي للجنة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات مقارنة مع صلاحيات الإدارة فيما يتعلّق بالانتخابات، وعدم استقلالية المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الدستوري.

ويمكن القول أنّ هذه التعديلات الدستورية كانت في حقيقة الأمر مجرد تعديلات دستورية ذات طابع قانوني وظيفي على مستوى السلطة التنفيذية، أمّلتها عوامل داخلية كالبحث عن الاستقرار السياسي والأمني وعوامل خارجية كالضغوط التي مارستها بعض المنظمات الدولية على الجزائر، ولم ترق إلى مستوى إصلاحات فعلية تساهم في تكريس الفعل الديمقراطي الحقيقي (أسعيد، 2012، الصفحات 209-210).

كما شهدت الجزائر بعد الحراك الشعبي 2019 إصلاحات سياسية جديدة أعلنها الرئيس عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر 2019م تكريسا لما أطلق عليه " الجزائر الجديدة"، بدءا بالتعديل الدستوري 2020 وكذلك قانون الانتخابات سنة 2021، حيث شكّل التعديل الدستوري لسنة 2020 نقلة نوعية لإحداث تغيير سياسي فعلي في البلاد مثلما نصّ عليه الدستور. ومن بين الإصلاحات التي وردت في نص التعديل الدستوري نذكر (سويقات، 2023، صفحة 191):

- إصلاح مسّ السلطة التنفيذية من خلال تحديد الولاية الرئاسية في عهدتين فقط، وتعيين وزير أول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية الأغلبية الرئاسية، أو رئيس الحكومة إذا أسفرت الانتخابات أغلبية برلمانية.
- تكريس الحقوق والحريات الأساسية، والعمل على ضمان حرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمي .
- ضمان حرية الصحافة بكل أشكالها .
- استبدال المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية، وتكليفها بضمان احترام الدستور .
- تعديلات شملت الإدارة المحلية، والإعلان عن المجلس الأعلى للقضاء وإعادة تشكيله، والذي يعمل على احترام القانون الأساسي للقضاء .
- إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والتي أسندت لها التحضير للانتخابات وإدارتها والإشراف عليها .
- نص التعديل الدستوري لأول مرة عن دسرة مكافحة الفساد في الباب الرابع من خلال المؤسسات الرقابية.
- دسرة الحراك الشعبي .

أمّا بالنسبة لإصلاح قانون الانتخابات 2021 فقد تمّ تعديله وفق الأحكام الجديدة التي تندرج ضمن الضمانات القانونية لنزاهة العملية الانتخابية، بداية بأول مرحلة وهي مراقبة تحويل العملية الانتخابية واستحداث نمط الاقتراع على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج كل هذه التعديلات، وقد حظيت بالقبول الإيجابي من قبل القوى السياسية في البلاد، خاصة أنّها تساهم في ضمان نزاهة العملية الانتخابية (سويقات، 2023، صفحة 198). كما تمّ إصلاح المؤسسات الاستشارية التي كانت موجودة من قبل وإعادة تفعيل دورها الحقيقي، وخلق مؤسسات استشارية جديدة، والتي تهدف لتحسين العمل الاستشاري في تسيير الشأن المحلي بهدف تعزيز أسس الحكم الرشيد، ومن بين هذه الهيئات سواء تمّ تدعيمها وإصلاحها أو الهيئات المستحدثة الجديدة تمثّلت في (حجازو جزار، 2023، صفحة 95):

أ- الهيئات الاستشارية العليا: وهي الهيئات التي أطلق عليها المشرّع الدستوري مصطلح " المجلس الأعلى "

- المجلس الإسلامي الأعلى .
- المجلس الأعلى للأمن .
- المجلس الأعلى للشباب .

ب - الهيئات الاستشارية الوطنية: وهي الهيئات ذات البعد الوطني:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان .
- المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي .

ج - الهيئات الجديدة:

- المرصد الوطني للمجتمع المدني .
- الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا .

إجمالاً يمكن القول أنّ الجزائر خطت خطوات مهمّة نحو تعزيز الحكم الرشيد خاصة من خلال الإصلاحات التي جاء بها التعديل الدستوري الأخير 2020 وما تبعه من اصطلاحات سياسية وإدارية، حيث ظهرت رغبة وإرادة سياسية واضحة لصنع القرار في ضرورة إحداث تغيرات فعلية وعميقة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل بناء وترسيخ المسار الديمقراطي، ومع ذلك فإنّ تحقيق حكم رشيد شامل وفعلّ يتطلب تجاوز التحديات الهيكلية والمؤسسية، وتعزيز المشاركة الفعلية للمواطنين والمجتمع المدني، وضمان التطبيق الصارم لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون .

3.3- مؤسسات الحكم الرشيد، نقد وتقييم.

تتكوّن منظومة الحكم الرشيد في الجزائر من ثلاثة أقطاب أو فواعل رئيسية -رسمية وغير رسمية- تتمثل في: (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، يتفاعل كل منها مع الآخر لتحقيق وتجسيد مبادئ الحكم الرشيد.

وإذا أخضعنا هاته الفواعل إلى النقد والتقييم يمكن أن نسجل مايلي: (حجازو جزار، 2023، صفحة 191):

أ- إعادة تفعيل دور الحكومة والقطاع العام: على الحكومة الجزائرية بذل المزيد من المجهود لمواجهة التحديات التي تقف حائلا دون تحقيق النتائج المرجوة من برامجها التنموية، خاصة تلك المتعلقة بتفعيل التنمية السياسية وتجسيد مبادئ الحكم الرشيد خاصة مبدئي الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، لذلك عليها الالتزام بجملة من المطالب أهمها:

- صياغة فلسفة ورؤية جديدة لدور الدولة في المجتمع وإعادة الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تنفيذ المشاريع والخطط التنموية، والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد.
- تطوير الجهاز الحكومي والعمل على تأهيله لإدارة عملية التنمية ومحتوياتها المختلفة على مستوى الدولة والعمل على انجاز مشاريع للتنمية الاقتصادية والبشرية، مع تفعيل دور الرقابة الحكومية على أداء الأجهزة العامة بما يتماشى مع مصالح المجتمع .
- مكافحة فساد المستثمر خاصة داخل مؤسسات القطاع العام، من خلال تفعيل أساليب الرقابة للقضاء على الاختلاس والرشوة والمحسوبية التي أصبحت تميّز المؤسسات العمومية .
- أغلب مؤسسات الحكم الرشيد في الجزائر سواء كانت رسمية أو غير رسمية تعاني من التبعية للسلطة التنفيذية، بحيث تتدخل هذه الأخيرة بشكل أو بآخر في عملها خصوصا مؤسسة القضاء رغم أنه يعلن استقلاليتها، فإنّ هذه التبعية عكست ضعفا في مبدأ الفصل بين السلطات وهو ما يعدّ من أسس الحكم الرشيد، نفس الشيء ينطبق على مؤسسة البرلمان حيث يختزل دوره في المصادقة أكثر من كونه سلطة رقابية.
- ممّا سبق يمكن القول أنّ الدولة ومؤسساتها تتمثّل الطرف الرئيسي في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد من خلال وضع السياسات العامة والقوانين، وتعمل السلطات المحلية على إشراك المواطنين في العملية التنموية وعملية صنع القرار ومع ذلك فإنّ الرقابة الوصائية القوية تحدّ من استقلالية هذه السلطات وفعاليتها .
- ب - تفعيل دور المجتمع المدني ومؤسساته: يعتبر المجتمع المدني من أهم فواعل الحكم الرشيد إلى جانب الدولة والقطاع العام، نظرا إلى الدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريك أساسي في إطار بناء نموذج ديمقراطي يكرس الحكم الرشيد، والجزائر كغيرها من الدول اهتمّت بالمجتمع المدني خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة السياسية والإقليمية والدولية بعد سنة 2011، وتجلّى هذا الاهتمام خاصة بعد دسترة المجتمع المدني في التعديل الدستوري الأخير 2020 وإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني .

ويمكن رصد دور المجتمع المدني كأحد أهم فواعل الحكم الرشيد من خلال ما يلي: (فرج، 2009-2010، صفحة 329):

- مساهمة المجتمع المدني في تعزيز مبدأ المشاركة من خلال اقتراح الحلول والمساهمة في صنع القرارات ومراقبة المشاريع على المستوى المحلي، بالإضافة إلى العمل على رفع مستوى الوعي السياسي للمواطنين الأمر الذي يساعد على رفع مستوى المشاركة السياسية إلى أعلى درجاتها، والذي يعدّ مؤشرا إيجابيا من مؤشرات الحكم الرشيد.

- يلعب المجتمع المدني بما في ذلك النقابات والجمعيات والأحزاب دورا حيويا في الرقابة والمساءلة وتوجيه الرأي العام، إلا أنه دوره في الجزائر سيظل محدودا بالنظر إلى ضعف المشاركة الفعلية في صنع القرار على المستوى المحلي.

- يساهم المجتمع المدني في تدعيم آلية الشفافية ومكافحة الفساد بأنواعه ومن ثمة المساهمة الفعلية في بناء مؤسسات الحكم الرشيد، ولكي يضطلع المجتمع المدني بهذه الأدوار يتعين عليه سد الثغرات ومعالجة الفجوات الأساسية التي تقلل من مستوى أدائه وتقيد فعاليته، بدءا بإعادة النظر في ضبط دور علاقة المجتمع المدني والدولة، وكذا تمتعه باستقلالية مؤسساته وحل مشكلة التمويل لتجنب كل أنواع التدخل في ممارساته.

ج - تفعيل دور القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص أحد الفواعل الأساسية المكونة للحكم الرشيد، نظرا لمساهمته المتميزة في تحقيق التنمية وترقية الاقتصاد الوطني، وبإمكان القطاع الخاص على غرار المجتمع المدني أن يعزز مبادئ الحكم الرشيد إذا توفرت الشروط الآتية: (حجاز وجزار، 2023، الصفحات 100-101).

- إشراك ممثلي القطاع الخاص إلى جانب المؤسسات الحكومية في صياغة السياسات العامة من خلال اللجان والمجالس والاجتماعات المشتركة والتي تسمح بتبادل المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص، وكذا تحقيق الشفافية في السياسات الحكومية التي يتم مناقشتها، ذلك أن مشاركة القطاع الخاص من شأنه أن يزيد الالتزام بتطبيق السياسات المقترحة.

- توفير بيئة ملائمة للعمل في الجزائر تسمح باسترجاع ثقة المستثمرين، ومن ثمة الإقبال الواسع على الاستثمار.

- ضرورة وجود منظومة تشريعية ملائمة تقوم على المرونة القانونية اللازمة لفتح المجال أمام الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، وتشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة عالية بتكلفة أقل وفي وقت قصير، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على إصدار قانون الاستثمار الجديد 2023 الذي يشجع المستثمرين الوطنيين والأجانب.

- لا بد من تجسيد آليات الشفافية والرقابة في متابعة المشاريع الاستثمارية قصد التصدي لكافة أشكال الفساد.

- إقامة شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل سويا على تعزيز الأطر القانونية والإدارية والتنظيمية اللازمة لتحقيق التنمية.

وتعدُّ العلاقة بين القطاع الخاص والحكم الرشيد علاقة تفاعلية وفق معادلة مهمّة وهي: "كلّما كانت هناك حرية وشفافية في الحصول على المشاريع والصفقات كلما كان نظام الحكم ديمقراطي رشيد، وكلما منحت المشاريع والصفقات بطريقة غامضة كلّما دلَّ ذلك على وجود نظام سياسي واقتصادي مغلق وسيء" (مجاهري، 2022، صفحة 709).

إجمالا ومن خلال استعراض تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية وتحليل الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد 2010م، وتقييم مؤسسات الحكم الرشيد في الجزائر يمكن القول: أن مسار الحكم الرشيد في الجزائر في الطريق الصحيح، لأنّها خطت خطوات ملموسة على المستوى التشريعي والمؤسسي لتبني مبادئ الحكم الرشيد مدفوعة بضغوط داخلية وخارجية متزايدة، ومع ذلك فإنّ الانتقال من الحوكمة الشكلية إلى الفعلية لا يزال يواجه تحديات كبيرة.

رابعًا : نمط التنشئة السياسية كمحدد لبناء مؤسسات الحكم الرشيد في الجزائر منذ سنة 2010

سنتناول هذا المحور العلاقة بين اتجاهات التنشئة السياسية ومضامينها وأهدافها وبين عمليات بناء مؤسسات الحكم الرشيد كإحدى مظاهر تكريس الحكم الرشيد، وذلك من خلال ثلاثة مداخل:

1.4 - المدخل السياسي/ تعزيز الديمقراطية وتعميق الإصلاح السياسي

تربط دراسات حديثة بين التنشئة السياسية كعملية نقل للثقافة والقيم السياسية وبين الديمقراطية كأسلوب لإدارة الشؤون العامة، وقد لخص الباحث الأمريكي روبرت هاس (Robert Hess) هذه العلاقة الجدلية بالقول أنه لا يوجد نظام قادر على تأدية وظائفه والمحافظة على استمراريته دون أن يسعى لتعليم جيله الناشئ سياسيًا، (داوسن، و برويت، 1990، صفحة 24) لذلك أضحت التنشئة السياسية أحد الوظائف الأساسية للنظام السياسي، ومدخلا لشرعية النظام لدى المحكومين من خلال القبول والرضى والمشاركة والولاء ضمن نسق مترابط من العمليات والأدوار التي تضطلع بها مؤسسات مختلفة في المجتمع، بعضها تحمل الطابع الرسمي كالمدرسة والبرلمان وبعضها تحمل طابعا غير رسمي كالأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني وغيرها .

ومن خلال تلك العمليات تتحقق بعض الأهداف التي تشكّل صميم وجوهر الاتصال السياسي، على غرار الاستقرار السياسي، المشاركة السياسية، الولاء السياسي، والتجديد السياسي. (أسعيد، 2012، الصفحات 209-210)

عند إسقاط هذه العلاقة على الحالة الجزائرية منذ 2010 ، سنقف على مجموعة من المؤشرات التي تقدم لنا صورة عن نمط التنشئة السياسية السائد وتأثيره في مسار الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية، يمكن القول من زاوية تحليل محايدة أنّ مجمل عمليات الإصلاح والتدابير التي رافقتها تمّت عبر سلسلة من المشاورات ومشاركة الأحزاب السياسية والجمعيات والنخب السياسية والاجتماعية وهو ما يحقق الهدف الأساسي للتنشئة السياسية، لكن من جانب آخر فإنّ تلك التدابير جاءت في سياق رد فعل وليس ضمن سياسات ترشيد الممارسة السياسية كما أنّها افتقدت إلى الاستمرارية.

2.4- المدخل المؤسسي/ تعزيز المؤسسات وتفعيل أدوارها

تكشف معاينة وضع مؤسسات التنشئة السياسية خلال فترة الدراسة عن عدة اختلالات هيكلية ووظيفية تطبع أداؤها، وترجع تلك الاختلالات إجمالاً إلى الأسباب الآتية:

- تبعية مؤسسات التنشئة للسلطة السياسية بما في ذلك المؤسسات غير الرسمية أحياناً، ممّا يجعلها مجرد واجهة للسلطة .
- عدم الفصل بين الاعتبارات السياسية التي تدفع إلى تبني أنماط معينة من التنشئة السياسية وبين متطلبات نقل الثقافة السياسية وما تتطلبه من التزام ومسؤولية .
- هشاشة البنى الأساسية وضعف كفاءة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين .

3.4 - المدخل المجتمعي

رغم التجارب السياسية التي مرَّ بها المجتمع الجزائري حافظ على النسق العام الذي تحكمه، فهو يتكون من عديد القوى التقليدية التي تستمد قوتها من الولاءات العائلية كالأعراس والأبنية العرقية كالقبيلة والذشرة، فالفرد يتلقى تنشئة سياسية محدَّدة وموجهة داخل هذه الكيانات، وهي تتحكم في خياراته السياسية وفي طبيعة المشاركة التي يتبناها وزيادة على البنى العشائرية يدين كذلك المجتمع الجزائري بكثير من الولاء للمكونات الدينية مثل: "الزوايا" والتي تحتل مساحة قوية من التأثير السياسي والاجتماعي (مسعودي، 2023، صفحة 331)، حيث زاد نفوذها أكثر مع قدوم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم فحصلت على دعم كبير من طرف الدولة وامتيازات مالية معتبرة، مما جعلها تضطلع بأدوار سياسية داخل منظومة الحكم فهي تكرِّس تنشئة سياسية قائمة على الولاء للاتباع الذين ينضوون تحت لوائها.

وتعدّ التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد 2010 والتي جاءت كما ذكرنا سابقا في سياق إقليمي مضطرب بفعل ما يسمى "الربيع العربي"، والذي إن لم يؤثر بشكل مباشر على استقرار النظام السياسي، إلّا أنّه ساهم في زيادة الوعي السياسي داخل المجتمع الجزائري انعكس بشكل واضح خلال الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019. لقد ساعدت التنشئة السياسية في هذا السياق على تشكيل جيل من المواطنين أكثر اهتماما بالشأن العام، وأكثر قدرة على التفاعل مع قضايا الديمقراطية والشفافية ومكافحة الفساد، وكذا زيادة الوعي السياسي للفرد الجزائري من خلال التنشئة دفعه ليكون فاعلا حقيقيا في دعم مبادئ الحكم الرشيد، والذي يقوم على الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون وفعالية الأداء المؤسساتي. وبالتالي فإن الحكم الرشيد في الجزائر بعد 2010 لا يمكن أن يتحقق دون الاهتمام بالتنشئة السياسية الرسمية وغير الرسمية الأمر الذي يساهم في تعزيز قدرتهم على النقد البناء والمشاركة الواعية، فتمكين المواطن من أدوات الفهم السياسي لا يسهم فقط في بناء مؤسسات قوية بل يؤسس لثقافة سياسية جديدة تتجاوز الولاءات التقليدية نحو عقلانية مدنية قائمة على المواطنة الفاعلة والحكم الرشيد.

خاتمة

في ضوء ما تمّ تناوله في هذه الدراسة يتبيّن أنّ التنشئة السياسية تعد من الركائز الأساسية لبناء مؤسسات الحكم الرشيد، لاسيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية تسعى إلى تعزيز مسارات التنمية السياسية والمؤسسية كما هو الحال في الجزائر بعد سنة 2019م، إذ شكّلت هذه المرحلة نقطة تحول مهمة بفعل مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية أبرزها تداعيات "الربيع العربي" و"الحراك الشعبي" الذي عرفته الجزائر سنة 2019م، والتي دفعت الدولة إلى إعادة النظر في آليات التفاعل بين المواطن ومؤسسات الحكم، ما أضفى على موضوع التنشئة السياسية بعدا استراتيجيا جديدا، ويمكن تلخيص ما خلصت إليه الدراسة في النقاط التالية:

- أنّ التنشئة السياسية في الجزائر بكافة مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لم تصل بعد إلى مستوى الفعالية المرجوة لتجسيد مبادئ الحكم الرشيد.
- لقد أكدت الدراسة أنّ الحكم الرشيد بمبادئه الأساسية من شفافية ومساءلة وسيادة القانون، ومشاركة وفعالية وكفاءة المؤسسات ومكافحة الفساد لا يمكن أن يترسّخ إلّا على قاعدة صلبة من ثقافة سياسية مدنية ديمقراطية.

- في السياق الجزائري بيّنت الدراسة وجود فجوة سلوكية بين الأهداف المعلنة لعملية التنشئة، والواقع المعاش، حيث لا تزال الهيمنة التوجيهية في بعض المؤسسات تضعف قدرة الفرد على النقد والمبادرة.
 - المشاركة الفعالة في صنع القرار بدلا من تعزيز المواطنة الايجابية والمسؤولية القائمة على المشاركة والمساءلة.
 - إنّ العلاقة بين التنشئة السياسية والحكم الرشيد ليست علاقة ميكانيكية، بل هي علاقة تفاعلية معقدة تتطلب مقارنة شاملة تشترك فيها الدولة والمجتمع بهدف إرساء أسس ديمقراطية وتحقيق استقرار سياسي يعكس تطلعات الشعب الجزائري في بناء مؤسسات حكم رشيدة.
 - إنّ مستقبل بناء الحكم الرشيد يعتمد على عملية التنشئة السياسية، حيث تعتبر بمثابة القاعدة التي يقوم عليها البناء.
- وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها ولبلوغ مستوى عال من التنشئة السياسية التي تساهم في بناء مؤسسات حكم رشيد نوصي بما يلي :

- 1- يجب العمل على ترقية مؤسسات التنشئة السياسية وعلى رأسها المنظومة التعليمية بدءا من الابتدائي إلى مراحل الجامعة، وجعلها من مجرد ناقل للمعلومات إلى فضاء للنقاش الحر والتفكير النقدي في القضايا السياسية والاجتماعية التي تخص البلاد .
- 2- ترسيخ قيم المواطنة، التي تنبذ كل أشكال التمييز العرقي والعشائري وترسيخ ثقافة التعايش بعيدا عن الحمية الجهوية .
- 3- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وجعله كجسر حيوي يربط بين المواطن ومؤسسات الحكم، ومنحه استقلالية حقيقية تمكنه من المراقبة والمساءلة .
- 4- تبني إعلام عام محايد ومستقل يلتزم بمبدأ الشفافية، ويسهم في بناء رأي عام واعي بعيدا عن الاستقطاب الإيديولوجي.
- 5- تأسيس العمل السياسي داخل الأحزاب السياسية والابتعاد عن سيطرة الإدارة واستغلال السلطة، والكف عن السلوكيات القائمة على الزبونية والمصالح الضيقة .

قائمة المراجع

1. عبد الرؤوف مسعودي. (2023). التنشئة السياسية وأثرها على واقع المشاركة السياسية في الجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 8، العدد2.
2. salih, M. (2003). *gouvernance, information et domaine publique, (addis abeba : commission économique pour l'afrique, 13mdi , in : http://www.dnesco.org/comnat/frmce/colloque_droits_d'auteur/ldlamberterie* .
3. أحمد بروال. (2012-2013). التنشئة السياسية في المدرسة الجزائرية، دراسة تأصيلية في الفكر الاسلامي والانساني، اطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية، تخصص شريعة وقانون. جامعة باتنة.
4. جبرائيل أُموند، بنجام بويل، و روبرت مندت. (1996). ترجمة: محمد زاهي، بشير المغيربي، السياسة المقارنة، إظار نظري، ط1. ليبيا: منشورات جامعة قار يونس.
5. حسني حجاز، و مصطفى جزار . (2023). الاصلاحات السياسية ودورها في تعزيز الحكم الرشيد في الجزائر بعد سنة 2011، . مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد16، العدد2.

6. ريتشارد داوسن، كارن داوسن، و كنيث برويت. (1990). *التنشئة السياسية : دراسة تحليلية* ، ترجمة مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ومحمد زاهر محمد بشير /مغربي، ليبيا،. تونس: منشورات جامعة قار تونس.
7. سارة دباغي. (2018). *التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الرشيد، مدارات سياسية، المجلد 2، العدد 4.*
8. شعبان فرج. (2009-2010). *الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، 03.*
9. عبد الرزاق سويقات. (2023). *الاصلاحات السياسية آفاق الانتقال الديمقراطي في الجزائر . مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 2.*
10. عبد النور ناجي . (2008). *دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية. مجلة /المفكر ، العدد 3، جامعة بسكرة.*
11. عبد الوهاب الطراف . (بلا تاريخ). *التنشئة السياسية: دعامة أساسية للديموقراطية، الرباط. مطبعة طوب بريس.*
12. عمراني كربوسة، و سهام زروال. (2020). *الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011م. مجلة /المعيار، المجلد 24، العدد 1.*
13. كمال المنوفي. (1987). *أصول النظم السياسية المقارنة، ط 1، . الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.*
14. محمد مجاهري . (2022). *الاصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وتحديات ترسيخ الحكم الرشيد، . مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، المجلد 9.*
15. محمود حسن اسماعيل. (1998). *التنشئة السياسية: دراسة في دور الأخبار، ط 1. مصر: دار الجامعات للنشر.*
16. مصطفى أسعيد. (2012). *التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمقراطي. مجلة العلوم الانسانية، العدد 24.*
17. نادر الفرجاني. (2001). *التقرير العربي الأول حول التنمية الانساني، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية. <http://www.undp.org/rbas/ahdr/abyehapter.htm>.*
18. نسيم عكا. (2007). *دور الحكم الرشيد في التنمية: النيباد نموذجا* . *الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد: استراتيجيات التغيير في العالم النامي، . جامعة سطيف، 8-9 أفريل 2007.*
19. يوسف أزروال . (2008. 2009). *الحكم الرشيد: بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والاداري، . جامعة باتنة .*